المحاضرة الثالثة: تمويل التعليم

I. مفهوم تمويل التعليم
II. الدخل القومي والإنفاق الحكومي على التعليم
III. مصادر تمويل التعليم العالي
IV. خطوات التخطيط لتمويل التعليم
V. توفير موارد لتمويل التعليم

المحاضرة الثالثة: تمويل التعليم

I. مفهوم تمويل التعليم:

– التمويل في أبسط صوره يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين والحفاظ على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

– ويعرف بأنه "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الأموال واستثمارها في عديد من العمليات التي تساعد على رفع كفاءة وجودة النتائج المتوقع الحصول عليها، في ضوء الأموال المتوافرة في الوقت الراهن للاستثمار وعلاقتها بالعائد المتوقع".

– ويعرف أيضا بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض.

– ويعرف تمويل التعليم" بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية" .

يقصد بتمويل التعليم أساليب توفير المال والتكاليف الأخرى التي تلزم التعليم، والمصادر التي تقدم هذه النفقات، ذلك أن تمويل التعليم يتم بعدة أساليب ويأتي من عدة مصادر ويختلف من دولة إلى أخرى بحسب نظامها السياسي والاجتماعي والتعليمي.

II. الدخل القومي والإنفاق الحكومي على التعليم:

من المعروف أن الدخل القومي يؤلف المصدر المالي الأساسي للدولة، فهي تنال جزءا من ذلك الدخل وتؤلف منه ميزانيتها، ثم تخصص جزءا من الميزانية للإنفاق على التعليم، ومن الرجوع إلى بيانات اليونسكو عن مبالغ الإنفاق على التعليم ونسبتها من الدخل القومي وموازنات الدول يتبين أن هذه المبالغ والنسب تختلف من بلد إلى آخر حسب تكفل الدولة بتعليم أبنائها أو اشتراك المؤسسات الخاصة به، وحسب حجم التعليم الذي تتكفل به الدولة. وأن الإنفاق الحكومي على التعليم يزداد من عام إلى آخر، وان النسب التي تخصص له من ميزانية الدولة ومن دخلها القومي تزداد أيضا. وان الحاجة والطلب على الإنفاق ما يزالان ملحين الزيادة ذلك الإنفاق في موازنة الدولة ومن دخلها القومي .

إن الإنفاق الحكومي على التعليم قد يكون المصدر الوحيد والشكل الوحيد لتمويل التعليم. ففي بعض البلدان حيث تتكفل الدولة وحدها بتعليم أبناء المجتمع، وتمنع وجود التعليم الخاص، وتجعل التعليم مجانيا، يصبح عليها أن تتفق وحدها على التعليم بجميع أشكاله.

إن الإنفاق الحكومي على التعليم يتم بعدة أساليب، فقد يحصر الإنفاق بالسلطات المركزية وميزانية الخدمات لديها، وقد يترك للسلطات المحلية.

يكون مشتركا يوزع بين المركز والإدارات المحلية، وتتكفل كل الإنفاق. ولكل أسلوب حسناته وسيئاته ومشكلاته.

III. مصادر تمويل التعليم العالي:

1-الحكومات:

درجت الحكومات في معظم دول العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم العالي، وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها المنظمات العالمية على عدد كبير من دول العالم أن هناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم العالي عن طريق الضرائب العامة هي:

أ-التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

ب-التمويل عن طريق كل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

ج-التمويل عن طريق التعاون ما بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية والسلطات المحلية.

2- الطلاب:

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة.

3- الجامعات:

إن كثيرا من الجامعات في دول العالم، أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية تساعد في تعزيز موازنتها السنوية، وتفعيل أدوارها المختلفة. ويسمى هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية .

4- التمويل الشعبي للجامعات

ثمة اهتمام متصاعد في هذا العصر، بتوفير مصادر متجددة لتمويل التعليم الجامعي، وبخاصة من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية، التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة، وأهم هذه الأنماط:

- الهبات والتبرعات.
- الأوقاف.
- جمعيات الخريجين.

5- التمويل الخارجي:

يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية، حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوربية و اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف يقدمون المعونات لعدد من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة .

كما تتفق على تبادل الطلبة وتعليمهم على نفقة الدولة المستضيفة، أو تتفق على تبادل المعلمين، حيث ترسل الدولة عددا من معلميها ليعلموا في الدولة الأخرى ويتقاضون رواتبهم من دولتهم الأم، أو ترسل أساتذة للتدريس في الجامعة أو خبراء تربويين لتطوير التعليم، أو ترسل أجهزة ومخابر وتقنيات وسواها من وسائل التعليم التجهيز مدارس أو جامعات الدول التي اتفقت معها على هذه المعونات.

IV. خطوات التخطيط لتمويل التعليم:

إن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في خطوات والتي تتمثل في الخطوات التالية:

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

2- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

- فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديموقراطية التعليم ورفع جودته.
- الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

4- تحديد ايجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

5- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة.

V. توفير موارد لتمويل التعليم:

دور السلطات الحكومية في تمويل التعليم:

1-منطق المشاركة الحكومية:

وينبغي على السلطات الحكومية، في أي بيئة كانت، أن تتولى القيام بثلاث وظائف فيما يتعلق بتمويل التعليم (ATP 2004/2005)

- سن التشريعات التعليمية الوطنية، ومتابعة تطبيقها، وتقويم نتائجها؛
- توفير التمويل الأعلى للتعليم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي نوع من التعليم أو في أية مرحلة تعليمية، بما في ذلك المساعدات الفعلية أو "الخفية "التعليم الخاص أو العالي أو المستمر)؛
- إدارة نظام التعليم العام، أي ضمان توفير العدد المناسب من المدارس والمعلمين والكتب الدراسية والمواد التعليمية والأثاث والبنية التحتية. الخ كلما كان ذلك ضروريا.

أكثر الحلول التي يوصي بها تتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومحاولة ايجاد مصادر أخرى للتمويل فمن أجل تمكين الميزانية الحكومية من التغلب على مشكلة تمويل نظام التعليم، ينصح علماء الاقتصاد وهيئات المساعدة بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل هذا إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الموارد الموجودة وتحسين إدارة النظام التعليمي ومن أمثلة المصادر الممكنة لتمويل التعليم، غير التمويل المقدم من جانب الدولة، العائلات، السلطات المحلية، والمجتمعات المحلية ورجال الأعمال كما أن المساعدات الخارجية والتمويل الذاتي من جانب المدارس يؤدي إلى تقليل الضغط عن الميزانية العامة للدولة.

ويمكن لإسهامات الأسر في التمويل أن تأخذ شكل تقديم مصروفات دراسية ورسوم استخدام وتبرعات خيرية.

كما أن للشركات الاقتصادية دور مهم في تمويل التعليم، لكن مشاركتها ينبغي أن تتركز على التعليم الفني والعالي .وقد تم في بعض البلدان فرض بعض الضرائب على الشركات ويمكن تقديم بعض الحوافز للشركات لتشجيعها على المشاركة في التمويل مثل الاستثناء من دفع الضرائب ويتم في بعض الدول مثل الصين وبتسوانا وتركيا فرض ضرائب خاصة لتمويل برامج التوسع التعليمي وفي البرازيل، وقد تأخذ أنشطة توليد الدخل في التعليم العالي شكل إبرام عقود بحثية، وعمل دورات تدريبية للشركات، وبيع الخدمات الاستشارية، وتأجير الممتلكات .وقد يأخذ التمويل الذاتي صورة العمل المنتج بواسطة الطلبة. وقد أجريت بعض التجارب في المدارس الابتدائية، ولكن دون أن تحقق نتائج تذكر حيث تجاوزت التكاليف الفعلية و الخفية" العوائد .وقد تنجح مثل هذه التجارب في المدارس الفنية، حيث تتداخل الحاجة الاقتصادية مع الهدف التعليمي.

ومن الطرق التي يمكن إتباعها لتوفير موارد إضافية للتعليم تطوير التعليم الخاص، والأمر الذي قد يحدث تغييرا لكن لا يترتب عليه بالضرورة تفويض الوظائف التنظيمية للسلطات الحكومية في معظم بلدان العالم، يعتمد التعليم الخاص على مساعدات من السلطات الحكومية، وخاصة السلطات المحلية، وعلى تشريعات حكومية مشجعة، وعلى بيئة سياسية داعمة، ويجب أيضا على المدارس والجامعات الخاصة تلبية المعايير التعليمية التي يتم وضعها على المستوى الوطني مع تدبير دخول إضافية للتعليم.

وتوصي بعض هيئات المساعدة أيضا بتأسيس شبكة من المؤسسات الخاصة التي يمكنها زيادة القيد دون استخدام الأموال العامة .

2-الإدارة الجيدة للموارد المخصصة للتعليم:

تحاول الحكومات في معظم البلدان تحسين الاستفادة من الموارد المتاحة، فضلا عن إيجاد موارد إضافية للتعليم. اين تحسين الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتحسين إدارة النظام التعليمي أمور ضرورية لكي تتمكن ميزانيات الدول من مواجهة صعوبات تمويل نظم التعليم

ومن أجل خفض تكاليف التعليم، وبخاصة في التعليم الابتدائي والثانوي، من الممكن أن نتخذ بعض الإجراءات في عملية توفير التعليم.

- الخيار الأول هو زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد .

- الخيار الثاني هو اعتماد نظام الفترتين أو الثلاث فترات، أو الفصول ذات الصفين الدراسيين في مرحلة التعليم الابتدائي.
- ثمة خيار ثالث يتمثل في إدخال أساليب تدريس جديدة وأقل تكلفة .
- الخيار الرابع هو توظيف مناوبين في هيئة التدريس.

إن تحسين كفاءة التعليم والحد من الرسوب والتسرب من شأنه أن يزيد من فعالية الإنفاق على التعليم كما أن تحقيق اللامركزية في الإدارة، مع إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية للمدارس وتحسين إدارة نظام التعليم، يمكن أيضا أن يزيد من فعالية الإنفاق على التعليم.

3-النمو الاقتصادي:

تحقيق النمو الاقتصادي المناسب يجعل من الممكن تمويل النظام التعليمي في الدول ذات الدخل المحدود ,فالإجراءات التي ينصح بها للتغلب على صعوبة تمويل النظام التعليمي ليست كافية لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة والعمل على تحسين جودة التعليم، ولكن الأمر يكون مختلفا بالنسبة للاقتصاد (الصحي)، حيث يمكن حينئذ التوسع في النظام التعليمي، أي توفير تمويل كاف التعليم يتناسب مع التنمية الاقتصادية. كما أن مستويات محو الأمية ومستوى المؤهلات التعليمية للسكان تعد من الشروط الضرورية لجلب الاستثمار الأجنبي في أية دولة، ومن ثم زيادة نموها الاقتصادي.

4-تحديد الأولويات:

يجب أن يركز التمويل العام أولا على مشروعات التوسع في التعليم الأساسي وتطوير جودته فالإنفاق ذو الطبيعة التعليمية الصرفة ينبغي أن يحظى بالأولوية على الإنفاق على مساعدات الطلبة.

فالتعليم يحدث في حجرات الدراسة في المقام الأول، حيث يوجد معلم ومجموعة من الطلبة وترتبط فعالية التعليم أولا بمدى دافعية المعلم ونوعيته وبمدى توفر مواد التدريس الجيدة بين يديه.

ولضمان فعالية الإنفاق على التعليم، يجب إعطاء المعلمين رواتب مناسبة، ويجب أن تهيأ لهم ظروف عمل مناسبة، ويجب أن يشعروا بتقدير اجتماعي.